

**المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية في دورة استثنائية يقرر :
خوض كل الصيغ النضالية بما في ذلك الإضراب العام،
ويغوض للمكتب التنفيذي صلاحية التنفيذ**

إن المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، المجتمع في دورة استثنائية يوم الخميس 10 فبراير 2011، بالمقر المركزي بالدار البيضاء، بعد استماعه لعرض المكتب التنفيذي الذي تقدم به الأخ نوبير الأموي الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، والذي وقف فيه على تطورات القضية الوطنية الأولى، والمخاطر التي تتهددها، وما يتطلبه الأمر من تعبئة وطنية شاملة لتحسينها وصيانتها، ومواجهة كل المخططات المعادية للمغرب، كما وقف بالتحليل والنقد على الأوضاع الوطنية في مجالاتها: السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مؤكدا على أن المغرب في حاجة إلى التغيير الاجتماعي بما يضع حدا للفقر والبطالة والبطش الاجتماعي والإقصاء الاقتصادي وتحقيق كرامة الطبقة العاملة وعموم المواطنين و بناء ديمقراطية حقيقية.

كما استحضر العرض الثورة الشعبية الرائدة التي عرفتها تونس ومصر، وما فتحته من أفق تاريخي متجدد للأمة العربية، مكسرة بذلك أغلال الاستبداد والقهر والطغيان، لأنظمة عربية فاسدة وعميلة للإمبريالية والصهيونية.

- بعد المناقشة العميقة والمسؤولة لأعضاء المجلس الوطني التي استحضرت لحظة الانعتاق التاريخي للأمة العربية من خلال الثورة التونسية والمصرية، ضد الأنظمة المستبدة واللاتاريخية. مركزة بالتشخيص والنقد على طبيعة الأزمة السياسية والاجتماعية التي يعرفها المغرب، والتعامل الحكومي اللامسؤول مع قضايا ومشاكل البلاد، وواقفة على الأوضاع الاجتماعية المتردية للطبقة العاملة، وتملص الحكومة من كل التزاماتها، وتبخيستها للعمل النقابي، ضدا على كل التشريعات الوطنية والأعراف الدولية.

- وبعد تقييم موضوعي للحوار الاجتماعي منذ أبريل 2008 إلى اليوم فإنه :

أولاً : يؤكد مجدداً تمسكه بالوحدة الترابية، ويطالب بالإشراك الفعلي للمجتمع في معالجة هذا الملف الذي يهيم المغاربة ومصير البلاد. كما يدعو الدولة إلى صياغة تصور للمطالبة بتحرير سبتة وإملييلية والجزر التابعة لهما. ويعتبر أن موقف الدولة الجزائرية المعادي للوحدة الترابية يعيق بناء المغرب العربي.

ثانياً : يسجل باعتزاز ثورة الشعبين التونسي والمصري في مواجهة الاستبداد والطغيان، ويعبر عن تضامنه المطلق معهما. وفي نفس السياق يعبر عن تضامنه ومساندته مع الشعب الفلسطيني في مقاومته للاحتلال الصهيوني/العنصري، من أجل تحرير الأرض وبناء الدولة الوطنية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ثالثاً : يعتبر أن المغرب اليوم في حاجة إلى مراجعة سياسة ودستورية عميقة، تحقق فصل السلط، وتحدد مهام واختصاصات كل المؤسسات، بما يوفر شروط البناء الديمقراطي السليم.

رابعاً : يسجل أن الاختلالات البنيوية الخطيرة التي يعرفها الوضع الاجتماعي ببلادنا، يقتضي الانقلاب بكامل المسؤولية والوعي الوطني على مراجعة كل المقاربات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أوصلت المغرب إلى المأزق. واعتماد مقاربات جديدة تستوعب طبيعة اللحظة ومتطلباتها بهدف وضع حد للزيف الاجتماعي وتحقيق العزة والكرامة للمواطن المغربي.

خامساً : يقرر خوض كل الصبغ النضالية بما في ذلك الإضراب العام الوطني، ويفوض للمكتب التنفيذي صلاحية توقيته. دفاعاً عن المطالب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للطبقة العاملة وعموم المواطنين، ويدعو كافة الاتحادات المحلية والنقابات الوطنية والمراكز العمالية إلى الانتظام الجماعي الكونفدرالي والتعبئة الشاملة استعداداً لتنفيذ كل القرارات النضالية :

سادساً : يحمل الحكومة كامل المسؤولية، لما يمكن أن يترتب عن الاستمرار في نهج سياسة اللامبالاة تجاه الوضع الاجتماعي والمطالب المشروعة للطبقة العاملة .

المجلس الوطني
البيضاء في 10 فبراير 2011

